تعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السياسة الصناعية الجزائرية

عبود زرقين

أستاذ مكلَّف بالدروس، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي ــ الجزائر.

مقدمة

لقد ظلّ دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية محل دراسات عديدة خلال الثلاثين سنة الماضية. ولم يستطع نمو وتعاظم دور الصناعات الكبيرة أو العملاقة، نتيجة لما أحدثته الثورة التكنولوجية المعاصرة في تطور أدوات الإنتاج، وما صاحبها من تطور مماثل في أساليب الإدارة والتنظيم الصناعي، أن يمحوا ذلك الدور الفعّال الذي أدته الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وما تزال تؤديه في تحقيق التنمية الاقتصادية بصورة عامة، والتنمية الصناعية بصورة خاصة، في معظم التجارب التنموية الناجحة في دول العالم المتقدم والنامي على السواء، حيث يتم وضع السياسات، وتُرسم الخطط والبرامج لدعم وتطوير هذه الصناعات. وعليه، فإن موضوع دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة أصبح أمراً مهماً بالنسبة إلى عملية استمرار التصنيع والتنمية الاقتصادية، وبالتالي ينبغي إبراز موقع هذه الصناعات ضمن إطار سياسة التنمية الصناعية.

وبناء على ما سبق، فإن الورقة البحثية الحالية التي تحمل عنوان: «تعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السياسة الصناعية الجزائرية» تهدف بشكل أساسي إلى التعرّف على حقيقة الدور الذي يمكن أن تؤديه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الصناعية بشكل خاص، والتنمية الاقتصادية بشكل عام، وكذلك التعرّف على أهم المشاكل والمعوقات التي تجابه تطور ونمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ومن ثمّ تحول دون فعالية الدور الذي يمكن أن تؤديه في عملية التنمية الصناعية والاقتصادية، وأخيراً اقتراح وسائل وأساليب دعم وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحقيقاً للفعالية المنشودة لدور هذه الصناعات في عملية التنمية الصناعية والاقتصادية ضمن توجّه استراتيجي، يهدف إلى أن تصبح تلك الصناعات خلال الفترة القادمة إحدى الركائز الأساسية للتنمية الصناعية في الجزائر.

أولاً: مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة

تزايد اهتمام دول العالم المختلفة، وخاصة في السنوات الأخيرة، بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة للدور الاقتصادي المهم الذي تؤديه هذه الصناعات في الاقتصاد الوطني. كما تزايد اهتمام المنظمات الدولية المتخصصة، ومنها منظمة العمل الدولية، واليونيدو، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، وغيرها من المؤسسات، بتأهيل وتنمية المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها على تحقيق المزيد من فرص العمل، وخاصة في الدول النامية. ويختلف مفهوم هذه الصناعات من دولة إلى أخرى، كما يختلف هذا المفهوم بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة. وبالتالي، فإنه لا يوجد تعريف محدّد للصناعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن ينطبق على دول العالم المختلفة بالدرجة نفسها. كما إنّه في الدولة الواحدة يمكن أن يختلف مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بحسب القطاعات الاقتصادية التي تعمل فيها ومرحلة النمو الاقتصادي والصناعي

بوجه خاص التي يمرّ بها اقتصاد هذه الدولة، بمعنى أن الصناعات التي كانت تعتبر كبيرة في مرحلة ما من مراحل النمو الاقتصادي في هذه الدولة يمكن أن تعتبر صغيرة أو متوسطة في مرحلة أخرى، كما يختلف مفهوم هذه الصناعات من نشاط اقتصادي معيّن إلى نشاط آخر.

ومن هنا، فإن هناك العديد من الطرق التي يمكن أن يتمّ بها تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالاعتماد على البيئة التي تعمل فيها تلك الصناعات، فأكثر المعايير استخداماً لغرض تصنيف الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي المعايير الكمية التي تشمل الأصول الثابتة، والأيدي العاملة، والمبيعات، ورأس المال، ومع ذلك فإن هذه المعايير تواجه صعوبة تحديدها، فمثلاً إذا وضع التعريف بأن الصناعات الصغيرة هي التي توظف أقل من ٥٠ عاملاً، فإن أي مؤسسة يزيد عدد عمالها، ولو بعامل واحد، فإنها لا تصنّف ضمن الصناعات الصغيرة على الرغم من أنّها تحتوي على خصائص الصناعات الصغيرة، إلا أن هذا لم يمنع البعض من الاعتماد على معايير أخرى، مثل حجم الإنتاج، والتقنية المستخدمة، ومستوى الإدارة والتنظيم والمهارات الفنية، وكمية الطاقة المحركة، وحجم المبيعات، وهناك إجماع بشكل عام على بعض مواصفات وخصائص الصناعات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي[١]:

١ ـ اعتمادها على المصادر المحلية للمواد الأولية.

٢ ـ صغر الكميات المنتجة والاعتماد في التوزيع على السوق المحلي.

٣ ـ صغر رأس المال المستثمر.

٤ ـ محدودية مخاطر الاستثمار وسهولة التنفيذ.

٥ ـ العمالة الكثيفة والتكنولوجيا البسيطة.

٦ ـ سهولة تأسيس المؤسسة الصناعية واستقلالية إدارتها.

٧ ـ تمركز القرار بيد صاحب المشروع والشركاء.

٨ ـ صعوبة الحصول على قروض ميسّرة من الجهات المموّلة.

ويشير الجدول الرقم (١) إلى بعض المعايير المستخدمة في تعريف الصناعات الصغيرة في البلدان النامية والمتقدمة.

طبقاً لتعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «يونيدو»[٢]، فإن الصناعات الصغيرة هي: «مجموعة المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير، وتستخدم رؤوس أموال صغيرة، وتوظف عدداً محدوداً من الأيدي العاملة، وتتبع أساليب إنتاجية حديثة، ويغلب على نشاطها الآلية، وتطبق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، ويعتبر شرطا الآلية والتخصّص لازمين

(١) «تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،» **مجلة المنظمة العربية للتنمية الصناعية** (القاهرة) (١٩٩٨)، ص ٣.

(٢) عبد الجواد سعاد، **دور الصناعات الصغيرة في التنمية** (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٩٠)، ص ٢.

للمشروع، وذلك بسبب اختلاف معامل «رأس المال/ العمل»، بين القطاعات الصناعية المختلفة، واختلاف الفن الإنتاجي المطبّق في مصانع القطاع الواحد.

الجدول الرقم (١)

المعايير المستخدمة في تعريف الصناعات الصغيرة لدى بعض دول العالم(*)

الدولــــة	العمالة	رأس المال
ماليزيا	أقل من ٢٥	٥٠٠ ألف روبية
مصر	٣٥	١٠٠ ألف جنيه
ألمانيا	٤٩	-
سنغافورة	أقل من ٥٠	٢٥٠ ألف دولار
الإكوادور	-	٢٠٠ ألف دولار
اليابان	١٠٠	٢٨ ألف دولار
أمريكا	٢٥٠	أقل من ٩ مليارات دولار
بريطانيا	٢٠٠	أقل من مليار دولار
الهند	١٠٠	أقل من ٥٠٠ ألف روبية
السودان	٣٠	أقل من ٨٦ ألف دولار

ملاحظة: (*) يعرف البنك الدولي «الصناعات الصغيرة» بأنها تلك التي تستخدم أقل من ٥٠ عاملاً في الدول النامية، وأقل من ٥٠٠ عامل في الدول المتقدمة.

المصدر: تمّ إعداد الجدول استناداً إلى: يوسف طه [وآخرون]، **الصناعات الصغيرة في السودان** (الخرطوم: [د. ن.]، ١٩٨٧)، ص ٢٢، والسيد فتحي، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية** (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، [٢٠٠٥])، ص ٤٥.

يختلف اختيار حدود المعيار المناسب للتطبيق من دولة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر، داخل الدولة الواحدة، فباتخاذ معيار العمالة لتمييز الصناعات الصغيرة، نجد أن معظم الدول النامية تحدّد هذه الصناعات بتلك التي يقلّ عدد العاملين فيها عن ٥٠ عاملاً، بينما دول المجموعة الأوروبية تحدّدها بالصناعات التي توظف أقل من ٢٠٠ عامل. وتشكّل الصناعات الصغيرة والمتوسطة عامة نحو ٨٠ ـ ٩٠ في المئة من إجمالي مؤسسات القطاع الخاص الصناعي في الدول النامية، وتشكّل الحرف الصغيرة والعائلية من هذا القطاع نحو ٧٠ ـ ٨٠ في المائة منه، ومعظمها حرف إنتاجية تعمل على سدّ الحاجات الرئيسية للسكان، ويعمل فيها عدد كبير من العاملين(٣).

ما يمكن استخلاصه من كلّ ما ذكر سابقاً أن اختلاف مفهوم الصناعات الصغيرة بين الدول الصناعية والنامية، يجعل من الصعوبة إجراء المقارنة بينهما، فالصناعات التي تعتبر متوسطة في الدول النامية تعدّ صغيرة في الدول الصناعية، كما إنَّ الصناعات الكبيرة في الدول

(٣) ممدوح الشرقاوي، **الصناعات الصغيرة وتنميتها** (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٨١)، ص ٢٥.

النامية تعدّ متوسطة في الدول الصناعية. وفي سبيل مواجهة الصعوبات في المقارنة، درج العديد من الدول المتقدمة والنامية على تبنّي تعريف منظمة العمل الدولية التي تعرّف الصناعات الصغيرة بأنها الصناعات التي يعمل فيها أقل من ١٠ عمال، والصناعات المتوسطة التي يعمل فيها ما بين ١٠ إلى ٩٩ عاملاً، وما يزيد على ٩٩ عاملاً يعدّ من الصناعات الكبيرة.

أما في الجزائر، فإن تهميش السلطات العمومية لهذا النوع من الصناعات في بداية رسم استراتيجيتها التنموية أدى إلى غياب تعريف دقيق لها، ما عدا بعض المحاولات، حيثُ إنَّ تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة المعتمد حالياً في الجزائر يستمد من ميثاق بولونيا (Bologne) في حزيران/ يونيو ٢٠٠٠، المنبثق هو الآخر من تعريف الاتحاد الأوروبي لهذا النوع من الصناعات في سنة ١٩٩٦، الذي كان موضوع توصية لاعتماده من طرف الدول الأعضاء.

إن التعريف الأوروبي للصناعات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على ثلاثة معايير:

ـ عدد العمال الدائمين لمدّة سنة كاملة.

ـ رقم الأعمال الذي تحقق في آخر سنة مالية.

ـ استقلالية المؤسسة الصناعية، المتمثل في ألا تتجاوز نسبة رأس المال أو حقوق التصويت ٢٥ بالمئة لصالح مؤسسة أخرى أو مؤسسات ليست من نوع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة[٤].

ومن خلال هذا التعريف جاء تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على أنّها مؤسسات صناعية منتجة للسلع والخدمات، مهما كان الإطار القانوني الذي أنشئت بموجبه، التي تشغّل من ١ إلى ٢٥٠ عاملاً، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري، وتحترم الاستقلالية.

كما حاول التعريف التفرقة بين المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وكذا المصغرة، أي الصغيرة جداً، فعرّف المؤسسة الصناعية الصغيرة على أنّها تلك المؤسسة الصناعية التي تشغّل ما بين ١٠ و٤٩ عاملاً، ولها رقم أعمال لا يتجاوز ٢٠٠ مليون دينار جزائري. أما المؤسسة الصناعية المتوسطة، فهي تلك المؤسسة الصناعية التي تشغّل ما بين ٥٠ و٢٥٠ عاملاً، ولها رقم أعمال ما بين ٢٠٠ مليون دينار جزائري وملياري دينار جزائري، كما عرّف المؤسسة الصناعية المصغّرة على أنّها تلك المؤسسة الصناعية التي تشغّل من ١ ـ ٩ عمال، ولها رقم أعمال أقل من ٢٠ مليون دينار جزائري[٥].

(٤) مرازقة عيسى، «القطاع الخاص والتنمية،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الاقتصاد والتسيير، الجزائر، ٢٠٠٧)، ص ٢٥١.

(٥) انظر مداخلة قدي عبد المجيد، «المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري،» في الملتقى الوطني الأوّل حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منظم من طرف كلية الاقتصاد، جامعة الأغواط، نيسان/ أبريل ٢٠٠٢.

ثانياً: أهمية ودور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية

يختلف أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الصناعات في عملية التنمية الصناعية من دولة إلى أخرى، ومن فترة إلى أخرى، تبعاً لمستوى التطور الذي وصلت إليه كلّ دولة، وتبعاً للخصائص والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها، وموقف الحكومات تجاه هذه الصناعات، فالمكانة الاقتصادية التي يمكن أن تحظى بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية تختلف اختلافاً كبيراً بين الدول المتقدمة صناعياً، والدول الأخرى الأقل تقدّماً[(٦)].

لقد كان الاتجاه التاريخي المعروف على نطاق واسع في العالم هو تدهور الأهمية النسبية للمؤسسات الصناعية في الهيكل الصناعي للدول المتقدمة مع ارتفاع مستوى التطور الاقتصادي وارتفاع مستويات الدخل في الستينيّات والسبعينيّات، إلا أنّه بانتهاء فترة الرواج التي سادت في الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ومع الركود الاقتصادي الذي بدأ منذ عام ١٩٧٤، شهدت الفترة من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٧٥ ثباتاً في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي[(٧)]. وقد بدأت تظهر من جديد أهمية الصناعات التي تساعد في التخفيف من حدّة مشاكل البطالة وعدم الاستقرار، نظراً إلى سهولة إعادة هيكلتها وتأهيلها، باعتبارها العامل الأساسي لترقية الصادرات ومصدراً للثروة، بحيث تقاوم بشكل أحسن الضغوطات الخارجية، بفضل قدرتها على تجنيد مواردها بسرعة، ومرونتها في التأقلم مع مختلف الأوضاع في الأسواق العالمية. أما من ناحية التشغيل، فتعتبر المصدر الأساسي له، حيث تمثل الوسيلة الأنجع لإنشاء مناصب شغل بسرعة وبصفة دائمة، ونادراً ما تلجأ إلى تسريح العمال.

إن أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة أصبحت اليوم أمراً لا جدال فيه من خلال الدور الذي تؤديه في اقتصادات الدول المتطورة، سواء من حيث عددها أو مساهمتها في التشغيل، وبالتالي المساهمة في حلّ مشكلة البطالة، أو من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. والجدول الرقم (٢)، يوضح لنا أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادات بعض الدول المتطورة، حيث تشكل نسبة أكثر من ٩٩ بالمئة من مجموع الصناعات العاملة في المجال الاقتصادي، وتساهم في التشغيل بنسبة تتراوح ما بين ٤٥ بالمئة و٧٣,٨ بالمئة، وكذا المساهمة في الناتج المحلي الخام بنسبة تتراوح ما بين ٢٣ بالمئة و٦١,٨ بالمئة.

إن الكثير من تجارب ومحاولات التصنيع والتنمية التي فشلت أو تعثرت في الكثير من

(٦) سعد عبد الرسول، **الصناعات الصغيرة كمدخل للتنمية** (القاهرة: المكتب العلمي للنشر والتوزيع، ١٩٩٨).

(٧) ربيعة سليمان، «الصناعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية في سوريا،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ١٩٩٨)، ص ٣٦.

البلدان النامية، بسبب الاتجاه الذي ساد سياسات التنمية الصناعية، الذي اعتمد على استيراد أكثر الآلات والمعدات تطوراً، وبناء صناعات كبيرة الحجم حتّى يتسنى لها الإحلال محل الواردات، كان بمثابة السبيل إلى التخلص والقضاء على ما قد توافر لدى تلك الدول من الأساس والقاعدة في تحقيق التراكم الصناعي اللازم لدفع عجلة التنمية الصناعية، وحتّى في الحالات التي تخصص فيها قطاع التصنيع في الإنتاج من أجل التصدير، فإن الأمر لم يختلف كثيراً، لأن الإنتاج أصبح يتحدّد حجمه ونوعه ومعدلات نموه طبقاً لاتجاهات الطلب الخارجي، كما أنَّ فنونه الإنتاجية المستخدمة مستوردة بالكامل تقريباً من الخارج، وفرص العمالة التي يخلقها محدودة، نظراً إلى الكثافة الرأسمالية المرتفعة في أدواته الإنتاجية المستخدمة(٨).

الجدول الرقم (٢)
أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة
في اقتصادات بعض الدول المتطورة لسنة ٢٠٠٢

البلد	النسبة المئوية للصناعات الصغيرة والمتوسطة	النسبة المئوية في التشغيل	النسبة المئوية للناتج المحلي الخام
الولايات المتحدة الأمريكية	٩٩,٧	٥٣,٧	٤٨,٠
كندا	٩٩,٨	٦٦,٠	٥٧,٢
أستراليا	٩٦	٤٥	٢٣
اليابان	٩٩,٥	٧٣,٨	٥٧,٠
بريطانيا	٩٩,٩	٦٧,٢	٣٠,٢
إيطاليا	٩٩,٧	٤٩,٠	٤٠,٥
فرنسا	٩٩,٩	٦٩,٠	٦١,٨
ألمانيا	٩٩,٧	٦٥,٧	٣٤,٩

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقرير من سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دورة ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، ص ١١٠.

أما عن المكانة الاقتصادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأقل تقدّماً صناعياً، فإن الدراسات التي أجريت على قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الحديثة العهد بالتصنيع، تشير إلى أن هيكل هذه الصناعات والأهمية النسبية لمكوّناتها تختلفان في ما بين الدول المتقدمة صناعياً والدول الأقل تصنيعاً.

ونخلص مما تقدّم إلى أن أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إنما يتوقف على الدور الذي يمكن أن تقوم به خلال المراحل المختلفة للتنمية الصناعية، وهو ما يتوقف بدوره على مدى وفرة عرض العمل ورأس المال. وفي المراحل الأولى للتنمية الصناعية حيث يتوافر

(٨) رمزي زكي، **دراسة في أزمة الاقتصاد الرأسمالي** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٠)، ص ١٠٨ ـ ١١٠.

عرض العمل، بينما يتصف رأس المال بالندرة النسبية، فإنه يمكن للصناعات أن تساهم بدور فعّال في الإسراع بعملية التنمية الصناعية، وتتمثل أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، في أنّها لا تتطلب استثمارات ضخمة في وقت واحد، وهي قادرة على زيادة العمالة وتعبئة المدّخرات الفردية الصغيرة، ويمكن لإنتاج هذه الصناعات أن يوسّع في السوق الداخلية بدرجة معينة، ويضمن إنتاج بعض السلع التي يصعب الحصول عليها، كما تساعد على إعداد الكوادر الفنية. ويمكن كذلك لهذه الصناعات أن تساعد على تنمية الصادرات، والحصول على العملات الأجنبية النادرة واللازمة لتحسين أوضاع موازين مدفوعات البلدان النامية، بالإضافة إلى مساهمتها في تكوين قطاع صناعي متوازن يخدم الاقتصاد الوطني، ويساهم في تحقيق الدفع الذاتي لحركة تقدّم المجتمعات، ولا سيّما النامية منها. وبناءً على ما تقدّم، نقوم بإيضاح واستعراض الدور الذي يمكن أن تقوم به الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية الذي يتمثل في ما يلي:

١ ـ تعظيم فرص العمالة والناتج الصناعي

نظراً إلى ما تعانيه البلدان النامية من مشاكل البطالة بنوعيها المفتوحة والمقنّعة، وخاصة في المجال الزراعي وقطاع الخدمات في المدن، فإن ذلك يجعل من معظم فرص العمالة المنتجة والناتج الصناعي هدفاً أساسياً خلال مراحل التنمية الصناعية، حيث لم يعد القطاع الزراعي قادراً على استيعاب القدر الكبير من قوة العمل، بسبب النمو السريع للسكان وندرة رأس المال في معظم هذه البلدان، إذ إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة يمكنها أن تقوم بدور إيجابي في توفير فرص العمالة المنتجة في هذا المجال، حيث تبدو أهمية هذه الصناعات التي تنخفض فيها التكلفة الاستثمارية اللازمة في المتوسط، لخلق فرصة عمل، وهو ما يتوقف على معامل رأس المال، ومن ثمّ رأس المال المستثمر للعامل. فكلما كان معامل رأس المال، ومن ثمّ رأس المال المستثمر للعامل مرتفعاً، كان الناتج الصناعي والعمالة المتحققة باستثمار مبلغ معين من رأس المال أقل، وذلك بالمقارنة بحالة ما إذا كان معامل رأس المال المستثمر منخفضاً، وأن الزيادة الإضافية في رأس المال المستثمر للعامل في الصناعات الكبيرة لا تتناسب مع زيادة المحققة في إنتاجية العامل، مما يجعل الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تعظيم فرص العمالة والناتج الصناعي المتحقق من استثمار مبلغ معيّن من رأس المال، وذلك بالمقارنة بالصناعات الكبيرة الحجم[٩].

٢ ـ رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي

تبدو المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الأقدر على رفع الكفاءة الاقتصادية وتعظيم الفائض الاقتصادي، نظراً إلى ارتفاع إنتاجية العامل فيها، مقارنة بالمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم، فضلاً عن إمكانية تطبيق

(٩) صفوت عبد السلام، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٣)، ص ٤٠.

الأساليب الحديثة للإدارة وتنظيم العمل، وإمكانية الاستفادة من مصادر التمويل المؤسسي وجميع المزايا الأخرى التي يحققها كبر الحجم، وهي تساهم في رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية، ومن ثمّ تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة. إلا أن مثل هذا الاعتقاد لا يكون صحيحاً على الإطلاق، وذلك لأنّه يتجاهل أمراً مهماً، وهو العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثمّ الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معيّن من رأس المال. ومع التسليم بأن الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة، إلا أنّه إذا تمّ الربط بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه بحسب أحجام المؤسسات المختلفة، ومن ثمّ ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على أساس استثمار مبلغ معيّن من رأس المال، يتضح لنا أن المؤسسات الصناعية الصغيرة تكون هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع[١٠].

ومن ناحية أخرى، فإن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية، بمعنى أنّه من خلال ما تحقّقه من وفرة عنصر رأس المال، وهو العنصر النادر في معظم البلاد النامية، فهي بذلك الأقدر على استخدام الموارد النادرة بكفاءة أكبر، أو هي الأقدر على استخدام الفن الإنتاجي المناسب الذي يحقق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج.

وقد أشارت إحدى الدراسات الاقتصادية، التي اهتمت ببحث العلاقة بين الكفاءة الإنتاجية وحجم المؤسسة[١١] إلى أن انخفاض حجم الإنتاج في المؤسسة عن أدنى حجم أمثل في العديد من الصناعات لا يترتب عليه ارتفاع يذكر في تكلفة الوحدة المنتجة، حيث يتم تعويض ذلك بالوفر المتحقق في مجال التسويق ونفقات النقل، ومن بين هذه الصناعات: صناعة المنسوجات، وصناعة الأحذية، وصناعة الاسمنت، وصناعة الزيوت.

٣ ـ تنويع الهيكل الصناعي

تضيف الصناعات الصغيرة والمتوسطة قدراً كبيراً من المرونة والتنوع إلى الهيكل الصناعي، وذلك من خلال دخولها في مجالات تتميز بها من الصناعات الكبيرة الحجم، فحيث يكون الطلب محدوداً على أحد المنتجات، فقد يصبح من الضروري أن يتم الإنتاج على نطاق صغير، وذلك بدلاً من الاستيراد، ومن ثمّ تقوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بهذه الوظيفة. كذلك قد يصبح من الضروري إنتاج بعض الأجزاء والمكوّنات بكميات قليلة لحساب الصناعات الكبيرة، ومن ثمّ تصبح الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي السبيل لتحقيق ذلك. وأوضح مثال على ذلك صناعة السيارات، حيث تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في إنتاج الجانب الأكبر من الأجزاء والمكوّنات التي تحتاج إليها الصناعات الكبيرة (ذات الأسماء المشهورة) في عملية تجميع وصناعة السيارات. ويلاحظ أن هذا النوع من التطور

(١٠) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(١١) عدلي علا، «الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٨٥)، ص ٢٩.

والنمو للصناعات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يساهم في تقوية واستقرار الصناعات الصغيرة والكبيرة على سواء(١٢).

٤ ـ تنمية الصادرات

إن تنمية الصادرات تعدّ بمثابة قضية لمعظم الدول النامية، التي تعاني عجزاً كبيراً ومتزايداً في موازين مدفوعاتها، وبصفة خاصة في الميزان التجاري، فلقد ظلّ التصدير لوقت طويل وقفاً على المؤسسات الكبيرة، فالاستثمارات التي كانت تقضي بإنشاء شبكات تجارية معقّدة مرتبطة بحجوم كبيرة جداً من الأسواق العالمية، لم تكن تسمح حينذاك عملياً إلا بوجود المؤسسات الكبيرة الحجم. وفي الواقع أن الحجم الصغير للمؤسسات الصناعية تمتلك مزايا نوعية تساعد المؤسسة الصغيرة على التصدير، تتمثل في ما يلي:

ـ **القدرة على التكييف والمرونة**: إن قدرة هياكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التكييف يمكنها أن تعدل من برامج إنتاجها طبقاً لاحتياجات الأسواق الخارجية، نظراً إلى ما تتمتع به من مرونة تتمثل في تواضع رأس المال المستثمر، ومن ثمّ تكون أقدر على تلبية احتياجات أسواق التصدير وكسب أسواق خارجية لمنتجاتها.

ـ **التخصص**: يؤكّد بعض الكتّاب أن التخصص في مجال إنتاجي واحد يشكل الخيار الأفضل لدخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الدولية.

ـ **التجديد**: إنَّ مرونة المؤسسات الصغيرة هي في التكييف مع المستجدات والتغيّرات السريعة في رغبات المستهلكين وتوقعاتهم وتحرّكات المنافسين في السوق.

ولتوضيح أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الصناعات الصغيرة بشكل مباشر أو غير مباشر في زيادة الصادرات وتنويعها، سنشير إلى تجارب بعض الدول في هذا المجال. ففي سويسرا تعتمد الصناعات على حدّ كبير على الصناعات الصغيرة، لإنتاج المعدات الإلكترونية والساعات والأدوية وغيرها، وقد استطاعت هذه الصناعات أن تغزو بإنتاجها أسواق العالم. ففي هونغ كونغ تشكل صناعة إنتاج الملابس الجاهزة التي تتم في مؤسسات صغيرة حوالى ٥٠ بالمئة من صادرات هونغ كونغ، وفي كوريا يبلغ نصيب الصادرات الصناعية من إنتاج المصانع الصغيرة ٣٥ بالمئة من إجمالي صادرات البلاد(١٣).

٥ ـ تقدّم الخدمات التدعيمية للصناعات الكبيرة

تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهما في تقديم الخدمات التدعيمية المهمة التي تعمل على بقاء الصناعات الكبيرة، وذلك من خلال علاقات التعاقد من الباطن بين

(١٢) محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع** (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٧)، ص ٢١٤.

(١٣) سليمان، «الصناعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية في سوريا،» ص ٣٨.

الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة، حيث يمكن من خلالها أن تزوّد المؤسسات الصناعية الكبيرة، بما تحتاج إليه من أجزاء تامة الصنع أو السلع نصف المصنعة التي تستخدمها المؤسسات الصناعية الكبيرة كمدخلات للإنتاج النهائي، وذلك بأسعار تنافسية تمكّنها من المنافسة في الأسواق الخارجية، وهو ما يعرف بدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة كصناعات مغذّية[١٤].

٦ ـ توزيع الصناعة وتحقيق التنمية الإقليمية[١٥]

تتميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة بانتشارها جغرافياً، مقارنة بالصناعات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أو المناطق الصناعية، مما يمكّنها من القيام بدور مهم في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مهمة، نذكر منها ما يلي:

ـ توزيع الصناعة حيث تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تؤدي دوراً مهما في مجال توزيع الصناعة بين الإقليم، وذلك أن مصانع جديدة في المدن الكبرى أصبح أمراً غير مرغوب فيه اجتماعياً واقتصادياً.

ـ التخفيف من الفوارق الإقليمية، وذلك أن قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الانتشار وتوزيع الصناعة بين مختلف الأقاليم يساعد على توزيع الدخل بين هذه الأقاليم للتخفيف من حدّة مشكلة الفقر في المناطق النائية.

ـ الحدّ من الهجرة الريفية إلى المدن حيث تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال انتشارها في الريف أن تستوعب فائض العمالة الريفية، والحدّ من درجة البطالة الموسمية، وتحقيق استخدام أمثل للعمالة الريفية.

٧ ـ تكوين الكوادر الإدارية والفنية

تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهما في تكوين رأس المال البشري، وذلك بتأمين الحصول على التدريب بتكاليف أقل كثيراً مما تؤمنه مؤسسات التدريب الرسمية والمعاهد الفنية، حيث تتسم هذه المعاهد في البلدان النامية بالندرة وضعف الإمكانيات، فضلاً عن أنّها، وإن وجدت، فهي غالباً ما تكون محدودة الخبرة. ومن ثمّ، فإن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تصبح هي الحقل الواسع أمام مالكي المؤسسات لاكتساب المهارات الفنية اللازمة لإدارة مؤسساتهم من خلال ممارستهم العملية لأعمال الإدارة[١٦].

٨ ـ جذب المدّخرات

إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تعبئة المدّخرات المحدودة لدى صغار

(١٤) عبد السلام، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة**، ص ٥٠.

(١٥) السيد فتحي، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية** (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، [٢٠٠٥])، ص ٧٣ ـ ٧٥.

(١٦) سليمان، «الصناعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية في سوريا،» ص ٣٩.

المدّخرين الذين لا يستخدمون النظام المصرفي، ولكنهم على استعداد لاستثمارها في مؤسساتهم الخاصة، حيث من المعروف أن طلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة على رأس المال هو طلب محدود. ومن ثمّ، فإن المدّخرات القليلة لدى أفراد الأسرة قد تصبح كافية لإقامة مشروع من هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمفيدة، بدلاً من ترك هذه الأموال عاطلة وعرضة للإنفاق الترفي أو حتّى إيداعها في البنوك. وهكذا، فإن انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل هذه الصناعات يجعل هذه الصناعات أكثر جاذبية لصغار المدّخرين، الذين لا يميلون إلى أنماط التوظيف التي تحرمهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم(١٧).

خلاصة القول أن اهتمام الفكر الاقتصادي خلال فترة طويلة كان مركّزاً على تنمية وتطوير الصناعات الكبيرة الحجم، على أساس أنّها اعتبرت بمثابة قاطرة لعملية التنمية الصناعية، مما ساهم في تهميش دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة وعدم إعطائها المكانة المناسبة ضمن السياسة الصناعية.

ثالثاً: واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يحتل موضوع الصناعات الصغيرة والمتوسطة موقعاً مهما في القطاع الصناعي الجزائري، ويتزايد دور هذه الصناعات يوماً بعد يوم في الاقتصاد الوطني، ويلقى هذا الموضوع اهتماماً خاصاً من قبل الباحثين والمنظمات الدولية والمحلية. ويعود السبب في ذلك إلى الدور المهم الذي تؤديه هذه الصناعات في اقتصادات البلدان المتطورة، إذ تمثل هذه الصناعات نسبة كبيرة من إجمالي المؤسسات الصناعية العاملة في المجال الاقتصادي والصناعي في أي بلد، فضلاً عن إسهامها في استيعاب العمالة وتحقيق الإنتاج والقيمة المضافة.

لقد عرف الاقتصاد الجزائري منذ نهاية الثمانينيّات تحولات عميقة من جراء التوجّه إلى بناء اقتصاد معتمد على آليات السوق، ومن خلال التغيّر الذي حدث على مستوى أجهزة الدعم المؤسساتي، وكذلك القوة الجديدة للمتعاملين الاقتصاديين الخواص في خضم هذا الواقع الجديد، المتمثل خاصة في صعوبة النهوض بالقطاع العام، على رغم كلّ المحاولات (إعادة الهيكلة، والتطهير المالي، والاستقلالية، والتأهيل). فقد بلغت مؤسساته درجة خطيرة من التدهور، ويظهر اليوم أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة، سواء في القطاع العام أو الخاص البديل تشكل أحسن السبل والأكثر تكيفاً مع النهج الجديد للاقتصاد الوطني، حيث عرفت هذه الصناعات في الجزائر دوراً ثانوياً في مرحلة إرساء القاعدة الصناعية الثقيلة، وقد اعتبرت كصناعة تابعة للصناعات الكبيرة، فلم يتسنّ للبرنامج تطويرها وتنميتها في القطاعين العام والخاص، كما أنَّ كلّ تطور حققته هذه الصناعات في هذه المرحلة كان على هامش المخططات التنموية، وعلى مستوى الخطاب السياسي فقط.

(١٧) علا، «الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري،» ص ٣٢.

ولقد تعزّزت مكانة هذه الصناعات في مرحلة ما بعد عام ١٩٨٠ بالنتائج التي حققتها السياسة الصناعية خلال مرحلة السبعينيّات، فأخذ الاهتمام بها يزداد، ويتجسد ميدانياً، ويتوسع التدخّل في شؤونها، خاصة من قبل القطاع الخاص الذي انتعش في هذه الفترة.

ويرجع الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى تأكيد مختلف الدراسات والبحوث المهتمة بالتنمية الصناعية أن هذه الصناعات هي منبع المبادرة الاقتصادية، وأن الأدلة التجريبية بيّنت أنها تستخدم تكنولوجيا تتطلب كثافة في اليد العاملة، وهو ما جعلها أداة أساسية لاستيعاب العرض المتزايد من القوى العاملة في بلدان عديدة، وخاصة في البلدان النامية، التي كما هو معلوم تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال، فمن الأنسب لها الاعتماد على هذه الصناعات، كونها أُقل امتصاصاً لرأس المال، وأكثر امتصاصاً لليد العاملة[١٨].

ولقد برزت في الجزائر، بداية من التسعينيّات، إرادة واضحة للمقرّرين الاقتصاديين للنهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة بعدما أظهرت النتائج المتحققة في إطار السياسة المتّبعة وجود فراغ قانوني ومؤسساتي ينظّم ويدير هذه الصناعات. ويعود ذلك إلى:

ـ غياب رؤية شاملة وبرنامج محدّد وواضح لعملية التنمية الصناعية والاقتصادية، فمختلف المحاولات التي تمّت كانت عبارة عن نسخ لتجارب بلدان أخرى، دون تكييفها مع واقعنا الاقتصادي والاجتماعي.

ـ غياب هيئات وطنية أو محلية تسهر على متابعة وتدعيم هذه الصناعات والتنسيق بينها وبين مختلف القطاعات الأخرى.

انطلاقاً من هذه الوضعية تجسدت ميدانياً إرادة الدولة في النهوض بهذه الصناعات في عدة مستويات أهمها:

أ ـ الإطار القانوني: صدرت العديد من القوانين والمراسيم التشريعية المنظّمة لتدخل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية، وقد أعطى المشرّع الجزائري جملة من القوانين التي سمحت للقطاع الخاص خاصة بالمشاركة القوية والفعالة في التنمية الاقتصادية وترقية الاستثمارات، وأصبح يحتل المكانة نفسها من حيث المميزات الممنوحة مع القطاع العام في إنعاش الاقتصاد الوطني[١٩].

وسعياً لتذليل العقبات أمام هذه الصناعات، فقد سعت السلطات العمومية إلى إصدار القانون الرقم (٠١ ـ ١٨) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ الذي يتعلق بترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك التحديد الواضح والدقيق لهذا النوع من

(١٨) توفيق إسماعيل، **أسس الاقتصاد الصناعي وتقييم المشاريع الصناعية** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨١)، ص ١٩١.

(١٩) R. Hamiani, *L'Investissement en Algérie* (Alger: Office des Publications Universitaires, 1994).

الصناعات. كما تمّ إقرار مجموعة من التدابير الإلزامية لمساعدة هذه الصناعات، لتحقيق أفضل اندماج للاقتصاد الوطني، وهذه التدابير لا تزال إلى الآن تنتظر التفعيل، نذكر منها على وجه الخصوص: الصندوق الوطني لضمان القروض ـ مشاتل المؤسسات الصغيرة ـ مراكز الدعم أو التسهيل ـ المجلس الوطني الاستشاري ـ نظام المعلومات الاقتصادية والإحصائية. فعلى الرغم من مرور حوالى سبع سنوات ونصف على صدور القانون المذكور، لا تزال هذه الآليات في مرحلة التكوين والتمحيص، فنظام المعلومات الاقتصادية والإحصائية لا يزال موضوع دراسة، ومراكز الدعم لا تزال مجرد مشاريع، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المشاتل وحاضنات الأعمال، وصندوق ضمان القروض الذي أنشئ بعد عام من صدور القانون، وتم تجسيده في بداية ٢٠٠٤ بتخصيص مبلغ ٣٠ مليار دينار له، ولم يمنح ضمانه إلى غاية نهاية آذار/ مارس ٢٠٠٥، سوى لـ ٣١ مشروعاً (٢٠ بالمئة من المشاريع المقدمة الـ ١٥٣ إليه لغرض الضمان) بضمان قدره ٥٢٧,٧ مليون دينار لقروض بقيمة ١,٧٧ مليار دينار. كما أنشئ بصورة متزامنة صندوق رأس المال المخاطر، بهدف ضمان المخاطر أيضاً، ولكنه لا يزال ينتظر التفعيل[٢٠].

وهكذا، فالمشاريع الواعدة في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موجودة، غير أن تباطؤ عملية التجسيد، وهي المرحلة الأهم، يكاد يذهب بالآمال، ويجرّد تلك المشاريع من الواقعية. فالاستثمار لا يحتمل طول الانتظار، ولا يؤمن بالنصوص بقدر ما يؤمن بالأفعال.

ب ـ الهيئات الحكومية المساعدة: أنشئت العديد من الهيئات في إطار إنعاش الاستثمارات وترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، منها الوزارة المنتدبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أنشئت سنة ١٩٩١، والوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ووكالة ترقية الاستثمارات، والغرفة الوطنية للتجارة.

ج ـ الجمعيات المهنية: لقد أقدم الخواص ورجال الأعمال على تنظيم وتوسيع تحرّكاتهم من خلال تأسيس جمعيات ومنظمات مهنية عديدة.

د ـ الشركات المالية: تؤدي دوراً في تنمية الاستثمارات الصناعية، مثل شركة الخدمات المالية والاستثمارات وغيرها.

رابعاً: معوقات تطور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن العراقيل التي تواجه تطور شبكة الصناعات الصغيرة والمتوسطة متعدّدة ومتنوعة، وتتمثل خاصة في غياب الأشكال الملائمة للدعم المالي، سواء عند الإنشاء أو عند التوسع والاستغلال، بالإضافة إلى البيروقراطية ومشكل العقار الصناعي، ومستوى التأهيل وضعف

(٢٠) لزهر قواسمية، «المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الإنشاء إلى التنافسية،» **المختار** (المجلس السياسي لحركة مجتمع السلم)، العدد ١٥ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦).

وسائل الإنتاج. كما إنَّ التجارة غير الرسمية والمضاربة يشكلان عاملاً، ليس فقط معرقلاً، بل مهدداً لوجود الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تحديد هذه المعوقات في أربعة رئيسيّة:

١ ـ المحيط

لقد أدى الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي ميّز البلاد خلال العشريتين الأخيرتين، المتمثل خاصة في نسبة نمو إجمالي ضعيفة، ومشاكل اجتماعية عميقة، إلى تراجع نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة، نظراً إلى تراجع نشاط القطاع العام الذي يعتبر المموّن الرئيسي لهذه الصناعات.

وقد أدت المتغيّرات العديدة والمتتالية التي طرأت على مستوى تنظيم الاقتصاد إلى عدم وضوح السياسة الاقتصادية، بل إلى تناقضات. فمن جهة خطابات رسمية وقرارات وقوانين مشجعة للاستثمار الخاص، حتّى في القطاعات التي كانت تعتبر حكراً على الدولة من خلال قطاعها العام، ومن جهة ثانية واقع ميداني تعكسه ممارسات بيروقراطية من طرف هياكل الدولة التي تعيق تجسيد سياستها الاقتصادية.

إن تخلي الدولة عن احتكار التجارة الخارجية، والعمل على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكذلك اتفاقيات الشراكة الأوروبية، قد أدت إلى انفتاح السوق الجزائرية بطريقة غير متحكم فيها، نتيجة لنقص التنظيم من طرف الهيئات العمومية المعنية بذلك، كالجمارك، ومصالح الجباية، وأنظمة النوعية والملكية الصناعية. وقد أدت هذه الوضعية إلى خلق بيئة تنافسية غير صحيحة تؤثر سلباً في الاقتصاد الوطني بصفة عامة، وفي الصناعات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

٢ ـ الجانب المالي

إن الإجراءات المتخذة في السنوات الأخيرة في مختلف القوانين والنصوص، التي تهدف إلى تخفيض الأعباء الجبائية والاجتماعية من جهة، وتسهيل الحصول على القروض المصرفية، سواء عند الإنشاء أو الاستغلال من جهة ثانية، ما زالت تعيق تسييرها، لأن الأعباء الجبائية والاجتماعية لم تصل بعد إلى الحدّ الذي يسهل ويشجع فعلاً توسع شبكة الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

أما من جانب القروض المصرفية، فالصناعات الصغيرة والمتوسطة تعاني عدة صعوبات متعلّقة خاصة بتمويل الاستغلال، إذ يعتبر عائقاً لنشاطاتها، وكذلك المصارف، بدلاً من أن تكون شريكاً لهذه الصناعات من خلال مصالح الدراسات التابعة لها، أصبحت تحدّ من نشاطها، وقد يكون هذا نتيجة لحذر مبالغ فيه من طرف المصارف من جهة، وجهل الآليات المصرفية والمالية من طرف المستثمرين من جهة ثانية، مما أدى إلى انخفاض الاستثمارات، سواء بالنسبة إلى الإنشاء أو التوسع وانخفاض قروض الاستغلال، وهو ما يؤدي في الحالتين إلى انخفاض رقم الأعمال والتشغيل.

٣ ـ العقار الصناعي

إن الإجراءات التي اتخذتها الدولة من عدة مستويات في مجال العقار، والمتمثلة خاصة في تحرير العقار الصناعي، لم تعط النتائج المرجوّة، حيث بقي العقار قطاعاً معقداً يسيّره العديد من النصوص، والعديد من المتدخّلين، دون أن يكون لهم السلطة الفعلية لاتخاذ القرارات. كمثال عن هذه الوضعية، فإن المستثمر يجد نفسه أمام العديد من الهيئات والوكالات في هذا المجال، كالوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (A. N. D. I.) ولجان تنشيط وترقية الاستثمار (C. A. L. P. I.) التي ليست لها سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي التابعة لمؤسسات تهيئة المناطق الصناعية، ومناطق النشاط الاقتصادي التي تتمتع بالاستقلالية.

لقد أدت كثرة النصوص التطبيقية المتعلّقة بتسيير العقار الصناعي، سواء في المناطق الصناعية أو مناطق النشاط الاقتصادي، الصادرة عن مختلف التوصيات المتناقضة أحياناً في ما بينها، إلى عرقلة نمو وتطور الصناعات الصغيرة والمتوسطة. كما إنَّ عدم وفرة العقار الصناعي في المناطق الصناعية، سواء جرى تسيير الموجود فيها أو لم يجرِ، قد أدى إلى صعوبة الحصول على الملكية العقارية التي تعتبر العنصر الأساسي بالنسبة إلى أصحاب المؤسسات للحصول على القروض باعتبارها ضماناً لذلك.

٤ ـ التأهيل

إن انفتاح الاقتصاد الجزائري وحتمية اندماجه في الاقتصاد العالمي يعطي للصناعات الصغيرة والمتوسطة، بفضل ما تمتاز به من مرونة، إمكانية أن تصبح أداة تنسيق للنشاط الاقتصادي، ليس على المستوى الوطني فحسب، وإنما على المستوى الإقليمي والدولي. كما يزيد في الوقت نفسه الضغوطات عليها، ويهدّد حتّى استمراريتها، بخاصة إذا عرفنا أنّها ما زالت تفتقد الموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة لها لمواجهة المنافسة الدولية الجديدة، لأن أغلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة تعاني اهتلاك وتقادم التجهيزات التي تعود إلى التسعينيّات، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف منتجاتها، وانخفاض في النوعية التي تسمح لها بمنافسة المنتجات الأجنبية.

لقد أدى التنظيم الإداري المعمول به إلى ممارسات وسلوكات موروثة عن الاقتصاد المسيّر مركزياً، وهذا يتنافى مع متطلبات اقتصاد السوق والمنافسة، المتمثلة خاصة في المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات، فإعادة تأهيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، سواء من حيث مواردها البشرية أو التجهيزات التقنية أو طريقة تنظيمها وتسييرها، يجب أن تتم بسرعة حتّى تتمكن من مواجهة المنافسة الدولية والتكيف معها. هذه العملية تتطلب وضع استراتيجية مدروسة بدقة ومجهودات كبيرة، لا يمكن للصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تقوم بها وحدها، ولا أن تتحمل أعباءها، وهو ما يظهر أهمية تضافر الجهود بين جميع الأطراف الفاعلة في النشاط الاقتصادي، وفي مقدمتها الدولة.

لقد سطّرت الدولة برنامجاً بغلاف مالي يقدر بـ ٦٦,٤٤٥ ألف يورو لتأهيل هذه

الصناعات[٢١]، حيث يهدف إلى تحسين القدرات التنافسية لهذه الصناعات حتّى تصبح قادرة على التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق. كما يهدف هذا البرنامج إلى تلبية احتياجاتها المالية، وتحسين المحيط، سواء ما تعلق بالمؤسسات التي لها علاقة بها، أو ما تعلق بالإعلام الاقتصادي وجعله في متناول أصحاب المؤسسات بالموازاة مع هذا البرنامج. فقد سطّرت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة برنامجاً آخر لصالح الصناعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين قدرتها التنافسية، وذلك بتحسين أنظمة الإنتاج والتسيير والتنظيم، وكذلك إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط الاقتصادي.

خامساً: وسائل وأساليب لدعم وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لم تترك السياسة الصناعية الجزائرية التي اعتمدت على الصناعات الضخمة والمؤسسات الكبيرة، مجالاً لنمو وتطور الصناعات الصغيرة والمتوسطة، التي تعتبر الصيغة المثلى لإنشاء مناصب الشغل والثروة الأقل تكلفة، وتوفر مجال تسيير أقل تعقيداً، وطرق إنتاج أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع مستجدات الأسواق الخارجية.

إن الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي شرّعت فيها الدولة منذ بداية التسعينيّات قد سمحت بتطوير هيكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال مختلف القوانين والنصوص التي منحتها عدة امتيازات، إلا أن الواقع الراهن لهذه الصناعات يشير إلى غياب عدة شروط ومقوّمات لا بُدَّ من وجودها، إذا ما أريد لهذه الصناعات أن تحقق كفاءة أدائها، وذلك لأن تردّي أدائها راجع إلى تأثيرات السلبية الاقتصادية والسياسية التي تعمل في إطارها. ولكي يتسنّى لها أداء دورها الاستراتيجي في التنمية الصناعية، والمساهمة في تصحيح بعض الاختلالات على مستوى السياسة الاقتصادية العامة، فإنه لا بُدَّ من أن ترتكز هذه الصناعات على أسس سليمة، وبقدر النجاح في إيجاد أسس قابلة للتطور التدريجي والنضج المرحلي، تستطيع هذه الصناعات تأدية دورها بكفاءة. وفي الواقع، إن كفاءة الأداء هي انعكاس لوجود استراتيجية تنموية فعالة، ولوجود إطار قانوني ومؤسساتي ملائم ومتطور، وكذلك فهي انعكاس لنمو بيئة مشجّعة.

وعموماً، فإن التشجيع والتحفيز وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتذليل جميع الصعوبات التي تواجهها لزيادة دورها في عملية التنمية الصناعية والاقتصادية، والعمل على نجاحها، يتحقق من خلال توفير الوسائل والأساليب لتنميتها، التي يمكن أن تشكّل في مجملها استراتيجية مقترحة لتحقيق هذه الأهداف:

(٢١) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الورشة الثانية، إجراءات تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، ١٤ ـ ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤، ص ٩.

١ ـ ضرورة وضع استراتيجية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة

ذكرنا مدى الأهمية للصناعات الصغيرة والمتوسطة، والدور الرائد لها في تحقيق التنمية الصناعية. وهناك العديد من الأسباب التي تتطلب وضع استراتيجية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، نشير إلى البعض منها على النحو التالي:

أ ـ إن قضية الصناعات الصغيرة في الجزائر أصبحت بحكم الظروف الراهنة قضية حتمية، ولم يعد هناك خيار أو بديل لمسار آخر للتنمية الصناعية في الجزائر لا يمرّ بتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بعد تجربة التنمية الصناعية عن طريق الصناعات الكبيرة.

ب ـ للصناعات الصغيرة والمتوسطة مشاكلها التقليدية، معظمها اقتصادية وفنية ذات طابع تكنولوجي، وتتلخص في ضعف إمكانيات هذه الصناعات في التمويل والافتقار إلى المعرفة التكنولوجية والتنظيمية والنقص الدائم في المهارات والكفاءات والخبرات، سواء في مجال الإنتاج أو التسويق. ولذلك، فإن هذه الصناعات، بمقدار ما تكون أداة تكامل وترابط بين الصناعات، فهي بحاجة دائمة إلى المعونات والمساعدات المالية والخدمات الاستشارية والتدريبية والتسويقية. ومن ثمّ، أصبح لزاماً على الدولة أن توفر لهذه الصناعات المعونة والدعم للتغلب على مشاكلها، لهذه الأسباب والعوامل وغيرها. وهذا يتطلب وضع استراتيجية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، تهدف أساساً إلى رفع الكفاءة الإنتاجية لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتحديثه وتطويعه لما يجده من ظروف، بحيث يؤدي هذا التحديث إلى زيادة الإنتاج وخفض التكاليف وارتفاع الجودة، وزيادة الأرباح، وبالتالي يصبح أكثر قدرة على المنافسة. ويتم ذلك بتشجيع إقامة الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الجديدة في مجالات محدّدة مختارة عن طريق إدخال النظم الحديثة في الإنتاج والإدارة وإعادة توجيه الموارد إلى المجالات والأنشطة ذات إمكانيات النمو الكامنة. وهذا، في رأينا، هو مضمون استراتيجية تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وترتكز هذه الاستراتيجية على مبادئ أهمها:

- تحديث المنتجات التي تقوم بإنتاجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- تحديث الفنون الإنتاجية عن طريق اختيار التكنولوجيا الملائمة.
- تحديث الأساليب الإدارية في مجال التسويق والتدريب.

ولنجاح هذه الاستراتيجية ينبغي مراعاة العديد من الاعتبارات منها:

ـ أن تكون أهداف هذه الاستراتيجية منسجمة مع أهداف السياسة الاقتصادية الوطنية وأهداف السياسة الصناعية، فمثلاً إذا كان أحد أهداف السياسة الاقتصادية الوطنية هو تشجيع نمو الصادرات، فلا بُدَّ من أن تهدف سياسة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق هذا الهدف، وهذا يتطلب تشجيع الإمكانيات التصديرية ذاتها.

ـ أن تكون استراتيجية تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة جزءاً من الاستراتيجية

الصناعية الشاملة. ويصرّ بعض الاقتصاديين المهتمين بمشاكل التنمية في البلدان النامية، وبخاصة مشاكل التنمية الصناعية، على أن تكون الصناعات الصغيرة والمتوسطة إحدى الركائز الأساسية الملائمة للتصنيع.

ـ ينبغي تحديد مجموعة صناعات وعوامل إنتاجية معيّنة تكون بمثابة صناعات مستهدفة يتم توجيه الجهود لتطويرها ورفع كفاءتها الإنتاجية قبل غيرها، على أن يتم تعديل مجموعة الصناعات المستهدفة وتوسيع نطاق ما تشمله في كلّ فترة زمنية، شريطة أن يكون لها إمكانيات نجاح كامنة في المستقبل تجعل من الأفضل إنتاجها على مستوى الحجم الصغير والمتوسط بناء على الكفاءة الاقتصادية(٢٢).

ـ ينبغي الأخذ في الاعتبار معالجة أوجه القصور في التنمية الصناعية المتمثل في سوء توزيع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني، وعدم التنوع في الهيكل الصناعي، وما يسفر عنه من زيادة استيراد للكثير من التجهيزات والمكوّنات. وهذا يتطلب توجيه الاهتمام بالصناعات المغذية، وما يترتب على نموها من دعم للتكامل الرأسي بين الفروع والقطاعات الصناعية(٢٣).

٢ ـ وضع برامج شاملة ومتكاملة لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة

تكمن أهمية وضع هذه البرامج في كونها وسيلة مهمة من وسائل تنمية قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة. ويرتكز البرنامج المقترح على العناصر الأساسية الآتية:

أ ـ وضع نظام الأولويات(٢٤)

يعتبر وضع نظام للأولويات أحد أهم عناصر برنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وفي ضوء هذا النظام يتحدّد بوضوح كلّ من المنتجات والعمليات الصناعية ذات الأهمية بالنسبة إلى القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية، وكذلك الموقع الذي يفضل إقامة الأنشطة ذات الأولوية فيه لمنحها فرصة أكبر للنجاح، على أن معايير التوطن الصناعي بالنسبة إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة تتحدّد بالمفاضلة بين أهمية الوجود بالقرب من مصادر المواد الخام، وبالقرب من الأسواق، أو بالقرب من مناطق النشاط الصناعي حيث يتاح الاستفادة من وفورات التجميع.

وينبغي أن يتمتع نظام الأولويات بقدر من المرونة ليتم تعديله مستقبلاً بحسب الظروف. ومن مزايا أو فوائد هذا النظام أنّه يعمل على تقوية وتدعيم العلاقة بين استراتيجية

(٢٢) محروس إسماعيل، «البحث عن استراتيجية ملائمة للتصنيع،» **الأهرام الاقتصادية**، العدد ١٠٥٨ (نيسان/أبريل ١٩٨٩)، ص ١٢ ـ ١٦.

(٢٣) علي عبد الله، «معوقات تنمية الصناعات الصغيرة في البلدان النامية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، ١٩٩١)، ص ١٧١.

(٢٤) نادية الشيشني، «سياسة لتنمية الصناعات في مصر،» **الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي**، العدد ٣٩٥ (١٩٨٤)، ص ١٠٤ ـ ١٠٦.

تنمية الصناعات الصغيرة، واستراتيجية التنمية الصناعية والاقتصادية بشكل عام.

ب ـ تقديم المساعدات والخدمات الصناعية

تعدّ المساعدات والخدمات ذات الطابع الاستشاري والتوجيهي والفني من العناصر التي تتضمنها برامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، سواء في مرحلة ما قبل التشغيل، وفي أثنائه.

وتشمل المساعدات الاستشارية تقديم عدد من الخدمات الفنية التي تساعد الصناعات الصغيرة والمتوسطة على إخراج الإنتاج بالمواصفات والجودة، وتعمل على تطوير وتحسين المنتجات، وتشمل المسائل المتعلّقة بالتصميم والنوعية والنمطية الخاصة بالسلع المنتجة أو الواجب إنتاجها. فتقديم هذه المساعدات أمر ضروري لتحقيق أهداف استراتيجية تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، لأن توافر هذه الخدمات يتطلب وجود إمكانيات مالية وتنظيمية وفنية تفوق إمكانيات الصناعات الصغيرة والمتوسطة[٢٥].

كما إنَّ إحدى المشاكل الفنية الأساسية التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي خدمات الصيانة والإصلاح، وتوريد قطع غيار الآلات والمعدات، والنقص في العمالة المدرّبة. ومن هنا ينبغي تركيز الاهتمام على إنشاء مراكز صيانة أو إصلاح في المناطق الصناعية تتخصص في تقديم خدمات الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وزيادة العرض من العمالة الصناعية المدربة، باعتبار ذلك أحد المتطلبات الأساسية للتنمية الصناعية بشكل عام.

ج ـ تسهيل الحصول على التمويل

يعتبر الحصول على التمويل بجميع مراحله أحد المتطلبات الأساسية لأي برنامج يهدف إلى تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة. ولتحقيق ذلك يمكن اتّباع الوسائل والأساليب التمويلية التالية[٢٦]:

ـ يمكن الاستشهاد ببعض التجارب التي سبقتنا في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، تتمثل في التجربة اليابانية، حيث تقوم البنوك التجارية بدور أساسي في التمويل بجميع آجاله للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة. لذلك ينبغي تشجيع البنوك التجارية على تحقيق الشروط التي تضعها للإقراض، وأخذ ضمانات أخرى غير الضمان المادي. وتستطيع الحكومة تشجيع البنوك على منح القروض للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ـ يمكن الاستفادة من التجربة اليابانية، كذلك، في الأخذ بنظام هيئات الضمان، حيث إنّه وفقا لهذا النظام تتولى هذه الهيئات ضمان الصناعات الصغيرة والمتوسطة لدى البنوك والمؤسسات المالية، مقابل عمولات ضئيلة، بعد أن تقوم بإجراء دراسة شاملة عن الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، ثمّ إصدار الضمان اللازم للبنوك، وبموجبها تحصل المؤسسات

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٢٦) فتحي، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، ص ١٧٦.

الصغيرة والمتوسطة على احتياجاتها من التمويل، بحيث تلتزم هذه المؤسسات بسداد السلف نيابة عن الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في حالة توقفها عن السداد.

د ـ التوسع في إنشاء المجمّعات الصناعية[٢٧]

يمكن تعريف المجمّعات الصناعية على أنّها عبارة عن مساحة من الأرض لها مواصفات خاصة، وتقام عليها مجموعة من الأبنية تناسب الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي ستنتقل إليها، ثمّ تزوّد بمجموعة من الخدمات الضرورية لشاغلي هذه الأبنية. ويمثل إنشاء عدد من المناطق التي تضم مؤسسات صناعية نموذجية أحد عناصر تحسين المنتجات فيها وتخفيض تكاليف الإنتاج، كما إنَّ ما يدعو إلى إقامة المجمّعات الصناعية أيضاً هو قدرة رؤوس الأموال، وبذلك تتاح الفرصة لظهور المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي ما كانت لتظهر لولا وجود هذه المجمّعات. ويكون الهدف الأساسي من إقامة المجمّعات الصناعية هو تشجيع المنظّمين الصغار على الاستثمار في مجال الصناعات الصغيرة، والعمل على تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وحلّ مشاكلها، وإيجاد كيان صناعي حديث ومتكامل ذي روابط إنتاجية وتجارية وثيقة بالبيئة الصناعية القائمة في مناطق معيّنة.

هـ ـ تسويق منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة

من أكثر المشاكل التي تواجه الصناعات الصغيرة هي صعوبة تسويق منتجاتها، على الرغم من أنّه يمكن لكثير من الصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تنافس بنجاح في نطاق إنتاجها في سوق التصدير، فضلاً عن نجاحها في السوق المحلية إذا ما سعت الدولة إلى مساعدتها وتقديم الخدمات التسويقية لها على نحو ملائم من خلال[٢٨]:

ـ تطوير المنتجات، وذلك لضمان تسويقها على أسس علمية بما يتلاءم مع حاجات ورغبات المستهلكين.

ـ الاهتمام بالدعاية والإعلان أو الترويج لمنتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ـ تنشيط وتجميع مبيعات منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق المحلية والخارجية.

٣ ـ توافر البيئة الملائمة لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة[٢٩]

إن وجود البيئة الملائمة هو شرط أساسي لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وعليه فإن كفاءة تنفيذ سياسة أو استراتيجية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة يتوقف إلى حدّ بعيد على وجود بنيان مؤسس ملائم ومتكامل يحيط هذه الصناعات بالرعاية والاهتمام، ويعمل على

(٢٧) إسماعيل، «البحث عن استراتيجية ملائمة للتصنيع،» ص ٢٣٦.

(٢٨) أحمد مندور، «دور الصناعات الصغيرة في زيادة فرص العمالة في الدول النامية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، ١٩٧٧)، ص ٢٥٢.

(٢٩) فتحي، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، ص ١٧٨.

رفع مستوى أدائها، كما ينبغي أيضاً توافر بيئة ملائمة في مجالات مختلفة منها(٣٠):

أ ـ **البيئة الاقتصادية**: مثل هيكل السوق، ونسب أحجام الصناعات والسياسات النقدية من حجم قروض، وسعر فائدة معقولة، وضريبة واحدة.

ب ـ **البيئة السياسية**: تحدّد فلسفة الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودور القطاع الخاص في التنمية وحوافز التشجيع الصناعي. . . الخ.

ج ـ **البيئة التعليمية والثقافية الصناعية**: تؤثر في تكوين الموارد البشرية، فنياً وسلوكياً، للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

د ـ **البيئة المعلوماتية**: ضرورية لبناء قواعد بيانات فعالة، ومراكز تدعيم القرارات الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير الخبرة للنهوض بها.

هـ ـ **البيئة الإعلامية والتشريعية**: تشكل الاتجاهات والسلوكيات ودوافع الإنجاز في الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

خاتمة

على الرغم من الوعي المتزايد بأهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادات جميع الدول، سواء كانت متقدمة أو نامية بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة، في عملية التنمية الصناعية والاقتصادية من خلال ما تساهم به في الإنتاج الصناعي والقيمة المضافة والصادرات واستيعاب العمالة وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة، إلا أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما زالت لم تحقق الآمال المرجوة منها، ويرجع ذلك إلى ما تواجهه من مشاكل ومعوقات تحدّ من نموها وانتشارها، ومن قدرتها على الإسراع في عملية التنمية الصناعية والاقتصادية.

ولهذا يجب أن يكون لهذه الصناعات دور بارز في سياسة التنمية الصناعية مستقبلاً، وهذا لا يأتي إلا من خلال معرفة مشاكلها ووجود نسق مستقل لها، فضلاً عن وجود اعتبارات الربط بينها وبين القطاع الصناعي ككل. ولذلك، فإن الأمر يتطلب معالجة هذه المشاكل والمعوقات في جميع المجالات، والتركيز على توفير الدعم المالي والفني لها، وإنشاء المجمّعات الصناعية. وتبعاً لذلك، فإن حلّ هذه المشاكل أو تضييق نطاقها، يمكن أن يضع الصناعات الصغيرة والمتوسطة على طريق التنمية والتطوير، ومعالجة مشكلات التنمية، الأمر الذي يجعل من عملية البحث عن سياسة سليمة لدعم وتعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الصناعية والاقتصادية مطلباً تنموياً جاداً ■

(٣٠) فريد راغب، «السياسات النقدية والمالية في تنمية الصناعات الصغيرة في مصر،» ورقة قدمت إلى: **ندوة دور الصناعات الصغيرة في التنمية** (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٨٨)، ص ٧.